



مسودة بيان

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

السفير ابراهيم علي

أمام

اللجنة الأولى - الدورة 80

في إطار بند: "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"

شكراً السيد الرئيس،

إن مسألة التعامل مع الأسلحة الكيميائية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للحكومة السورية، خاصةً أن ضحاياها الآن هم الذين يخاطرون بحياتهم للتخلص من أي بقايا محتملة منها. أكّدت القيادة السورية مراراً التزام سوريا الجديدة الكامل بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ونجحت خلال الفترة القصيرة الماضية من خلال العمل على الأرض في الانتقال من علاقة التشكيك وغياب الثقة في هذا الملف في حقبة الأسد إلى الشراكة مع المجتمع الدولي. وقد بادرت في سياق تعاونها الكامل وانخراطها النشط مع المنظمة لتقديم مشروع مقرر أمام المجلس التنفيذي مطلع الشهر الماضي للتعجيل بالتدمير في الموقع لأية بقايا محتملة للأسلحة كيميائية تمّ اعتماده بتوافق الآراء.

السيد الرئيس،

بما أن التاريخ يكتب من خلال القرارات الدولية، ونظراً لأهمية عكس هذه القرارات لمعاناة الشعوب وإنصافها، من المهم أن يعكس القرار ذي الصلة المُقدّم للجنة

ماعانى منه الشعب السوري من ويلات الأسلحة الكيميائية وأن يثبتته، ونتوجه في هذا السياق بالشكر لحامل القلم بولندا الصديقة على جهودها في إعداد مشروع القرار، وكلنا ثقة بأن القرار سينصف التطورات المذهلة التي حصلت على الأرض في سوريا.

السيد الرئيس،

إن العمل للتخلص من البقايا المحتملة لبرنامج الأسد الكيميائي ليس عملاً اعتيادياً نظراً لعوامل عدة أبرزها الطبيعة السرية لبرنامج الأسلحة الكيميائية للنظام السابق والثغرات في التوثيق، وغياب الكوادر الأساسية التي كانت تشرف على البرنامج، وأثر ذلك على الذاكرة المؤسسية والخبرات الفنية. ويزداد هذا الوضع صعوبةً في ظل اقتصاد منهك ومؤسسات في طور إعادة التأهيل جزاء سنوات الحرب الطويلة، يُضاف إلى ما سبق التهديدات الأمنية التي تشكلها فلول النظام السابق والجماعات الإرهابية، والألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة، ويُفاقم هذه التهديدات التهديد المتمثل بالقصف الجوي الإسرائيلي بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المواقع المشتبه فيها وما يطرحه ذلك من مخاطر على البيئة والمدنيين

والمنشآت المدنية، إن التعامل مع هذا الوضع ليس مهمةً اعتياديةً، وهو يتطلب
تضافر جهود المجتمع الدولي لتقديم الدعم التقني والموارد والمعدّات اللازمة، وبناء
القدرات بما يرفد الجهود المشتركة للحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة
الكيميائية.

ختاماً السيّد الرئيس، يغمرنا ارتياح بالغ لأن زمن الخلاف وانعدام الثقة في هذا
الملف ولّى، وحلّ محله التعاون الشفاف في إطار شراكة حقيقية مع المنظمة ومع
المجتمع الدولي، وهنا نشكر الدور المحوري الذي لعبته قطر في تمثيل سوريا وفي
التأسيس لهذه الشراكة، وهي شراكة من شأنها أن تمكّننا من تجاوز الصعوبات
مهما بلغ حجمها وزادت تعقيداتها، وبوسعنا أن نوّكّد من جانبنا عزمنا المخلص
وإرادتنا السياسية الأصيلة لتحقيق ذلك، إلّا أنّ التعامل العاجل والفعال مع
الصعوبات الماثلة يبقى قاصراً دون توفّر الدعم الدولي الجاد. إن سوريا إذ تتطلّع
لدعم المجتمع الدولي لها في التخلّص من هذا الإرث الثقيل، تجدد تأكيد عزمها
على مواصلة العمل لطي هذه الصفحة انطلاقاً من إيمانها العميق بأنه لا مكان

للأسلحة الكيميائية في عالم اليوم، ومن التزامها الراسخ بصون وتعزيز منظومة
عدم الانتشار باعتبارها ركيزة أساسية للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.
شكراً السيد الرئيس.